ISSN : 2335-1071 ردمد:

مخبر الخطاب الحجاجي
أصوله ومرجعياته وآفاقه في الجزائر
جامعة ابن خلدون -تيارت

فصل الخطاب

ملف العدد:

- البيان الحجاجي وأساليبه في القرآن الكريم
- البيان القرآني في منظور بديع الزمان سعيد النُّورسي
- البناء البلاغي في تشكيل الصورة عند ابن المعتز
- آلية الحوار العلمي بين الكاتب والقارئ في كتب النحو التراثية
- بلاغة الصحراء وفاعلية التجسيم الاستعاري

سبتمبر 2015

العدد 11
المجلد الثالث

دورية أكاديمية محكمة تعنى بالدراسات والبحوث العلمية النقدية واللغوية والأدبية والبلاغية باللغتين العربية والأجنبية

فصل الخطاب
العدد الحادي عشر سبتمبر 2015
Revue n°11 Septembre 2015
Faslo El-Khitab

ISSN: 2335-1071

Laboratoire du discours argumentatif
ses origines, ses références ses perspective en Algérie
Université Ibn-Khaldoun-Tiaret

Faslo El-Khitab

(Art d'Argumenter)

Septembre 2015

Revue périodique a vocation scientifique, traitant des domaines de la critique littéraire, la languistique et la rhétorique en langues arabe et étranger

Revue N 11
Volume 03

فصل الخطاب

دورية أكاديمية محكمة يصدرها مخبر الخطاب الحجاجي أصوله ومرجعياته وأفاقه في الجزائر
تعنى بالدراسات والبحوث العلمية النقدية واللغوية والأدبية والبلاغية باللغتين العربية والفرنسية

العدد الحادي عشر

سبتمبر 2015

ردمد ISSN 2335-1071

رقم الإيداع القانوني 1759 - 2012

جامعة ابن خلدون - تيارت
الجزائر

توجه المراسلات إلى إدارة المخبر أو المجلة
ص.ب. 78 زعرورة _ تيارت 14000 _ الجزائر
أو عبر: faslkhitab@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

قواعد النشر بالمجلة

1. تهتم المجلة بنشر كل الأبحاث التي تعالج قضايا في حقل الحجاج والنقد الأدبي والبلاغتين القديمة والجديدة وما يدور في حقل اللغويات وله علاقة بهذه المواضيع . كما يمكن أن تنشر المجلة نقدا متخصصا أو مراجعة أو ترجمة لأحدث المدونات العلمية الصادرة باللغة العربية أو اللسان الأعجمي.

2. لغة النشر عربية، فرنسية، إنجليزية، على أن يصحب البحث بملخصين مجتمعين في صفحة، أحدهما باللغة العربية والآخر إما باللغة الفرنسية أو الإنجليزية.

3. ألا يكون المقال قد سبق نشره أو قدم للنشر في أي إصدار آخر .

4. يقدم المقال المكتوب بالعربية بخط **(Traditional Arabic)** قياس 14 في المتن و11 في الهامش، أما المكتوب بالأجنبية بخط **Times New Roman** قياس 12 في المتن و10 في الهامش وكلاهما بمسافة 1 سم بين الأسطر وهوامش 4 سم (من الجهات أربع)، وألا يتجاوز البحث عشرين (20) صفحة بما في ذلك الإحالات، التي يشترط أن تكون إلكترونية، أما الجداول والترسيمات والأشكال فتكون صورا **IMAGE** .

5. بعد موافقة اللجنة الاستشارية المؤهلة للخبرة العلمية على الأعمال والبحوث، تعرض على محكمين اثنين من ذوي الاختصاص يتم اختيارهما بسرية مطلقة. وتحتفظ المجلة بحقها في أن تطلب من صاحب المقال التعديل بما يتناسب ووجهة نظرها في النشر .

6. لا تعبر البحوث المنشورة بالضرورة عن رأي المخبر، والمجلة غير مسؤولة عما ينتج عن أي بحث، والدراسات والبحوث التي ترِد المجلة لا تُردّ إلى لأصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

7. ترتيب المقالات في المجلة يخضع للتصفيف الفني وليس لاعتبارات أخرى كمكانة الكاتب أو شهرته أو غير ذلك.

رئيس المجلة	المدير المسؤول عن النشر
أ.د. مدربل خلادي	أ. د. زروقي عبد القادر
مدير جامعة ابن خلدون ـ تيارت	مدير مخبر الخطاب الحجاجي

رئيس التحرير : أ. د. بوزيان أحمد

هيئة التحرير

د. داود امحمد	د. بن يمينة رشيد
د. درويش أحمد	د. بوعرعارة محمد
د. قادة عدة	د. بن فريحة جيلالي
د. كراش بخولة	د. مكيكة محمد جواد
د. بوشريحة إبراهيم	د.عزوز الميلود

الهيئة العلمية الاستشارية

أ.د. بوهادي عابد ـ جامعة تيارت	أ.د. فيدوح عبد القادر ـ البحرين
أ.د. بن جامعة الطيب ـ جامعة تيارت	أ.د. خلف الجردات ـ المملكة الأردنية
أ.د. العشي عبد الله ـ جامعة باتنة	أ.د. بوحسن أحمد ـ المغرب
أ.د. حسن نعمي ـ المملكة العربية السعودية	أ.د. عباس محمد ـ جامعة تلمسان
أ.د. بشير بويجرة محمد ـ جامعة وهران	أ.د. توفيق بن عامر ـ تونس
أ.د. مرتاض عبد الجليل ـ جامعة تلمسان	أ.د. اسطمبول الناصر ـ جامعة وهران
أ.د. حسن البنداري ـ عين شمس ـ القاهرة	أ.د. خميسي حميدي ـ جامعة الجزائر
أ.د. دراوش مصطفى ـ جامعة تيزي وزو	د. عباس محمد ـ جامعة سعيدة

الفهـــــرس

كلمة رئيس التحرير.....05

البيان القرآني في منظور بديع الزمان سعيد النورسي(بطاهر بن عيسى).....07

البيان الحجاجي وأساليبه في القرآن الكريم(شريفي عبد الصمد).....23

البعد التداوليّ للوظيفة القصدية في الخطاب الغزليّ لعلية بنت المهدي معالجة وإجراء

(عامر صلال راهي الحسناوي).....35

البناء البلاغي في تشكيل الصورة عند ابن المعتز

التحول من النظر المجرد إلى الواقع الملموس(عثماني عمار).....55

آلية الحوار العلمي بين الكاتب والقارئ في كتب النحو التراثية لخضر(قطاوي قدور).....71

بلاغة الصحراء وفاعلية التجسيم الاستعاري قراءة في رواية " التبر " لإبراهيم الكوني

(شول فاطمة الزهراء).....79

الأثر النفسي لأسلوب التكرار في شعر العباس بن الأحنف(عبد الله بيرم يونس).....91

الآمدي بداية النقد المنهجي عند العرب(عادل بوديار).....109

الفلاسفة المسلمون ونقد النص الشعري(بوهني بن عيسى).....115

الوضوح والغموض في الخطاب من منظور أصولي(درقاوي مختار).....123

اختلاف المفسرين في الدلالات التصريفية(عادل مقراني).....137

التأويل بالحذف في أضواء البيان عند الشيخ الشنقيطي(بوعمامة نجادي).....151

صوتيات التصريف وأثرها في ائتلاف المباني واختلاف المعاني(رفاس سميرة).....161

قواميس قديمة، قواميس حديثة تمثيل اللغة والخطاب(محمد بسناسي).....171

أسلوبية الاستفهام في النص الشعري الجاهلي، النص الهذلي، أنموذجا(الأحمر الحاج).....183

سيميائية الألوان في شعر محمود درويش(ربيع موازي).....191

تجليات الخطاب الإبداعي في التجربة الشعرية الحديثة(بلقاسم دكدوك).....203

منهجية محمد مصايف في نقد الفن المسرحي الدكتور(تاج محمد).....211

حركية السرد في رواية " النبر " لإبراهيم الكوني،

دراسة في المشهد السردي وتوزيعه(عكازي شريف).....219

كلمة رئيس التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

أمّا قبل:...

في عددها الحادي عشر تصدر مجلة فصل الخطاب وهي تصارع حزما من المعوقات، ما إن تتخطى واحدة حتى تتبدى أخرُ متوالدة، متناسلة ومتكاثرة، وكأنها لا تريد أن تنتهي. ولكن بفضل عزيمة طاقمها الخفي، وجهود رجالها الذين يأبون إلاّ أن يتواروا في الظل، لأنهم يفضلون الخفاء على الجلاء، والضمور على الظهور، فبفضل هؤلاء ها هي أعداد مجلة فصل الخطاب تتوالى في حلة قشيبة نتمنى- مخلصين - أن تظهر بأكثر مما هي عليه الآن، ولكن كما قيل ما لا يدرك كله لا يترك جزؤه.

حاولنا أن نصفف مقالات هذا العدد – على كثرة ما يصلنا منها بعد القراءة والتحكيم السري - وفق منظور ما هو متداول، من الأعراف الأكاديمية . ثمة مقاربات تحاول رصد الاطار المعرفي في أصوله وجذوره الإبستيمية ،حيث كشفت هذه المقاربة الإبستيمية كيف تشكلت هذه المفاهيم في حراكها وتحولها، الأمر الذي أدى إلى تنوعها، وكانت الثورة المعرفية بظهور اللسانيات وما تلا ذلك من تطورات منهجية ونقدية، امتدت لتشمل حقولا أخرى تبدو بعيدة عن حقول اللغة في المفهوم التقليدي لعلوم اللسانيات، وبذلك جعلت من تحليل الخطاب عمدة أساسية لفهم وتحليل ومناقشة النصوص والقضايا والأفكار المطروحة، وفق ما تمليه حدود ميكانيزمات التلقي والتأويل، والتفكيك والتركيب، ضمن آفاق الحوار والتواصل.

وقد تطور اهتمام النقد المعرفي بموضوع التواصل عموماً، واللغة الإنسانية تحديداً. والحجاج تخصيصا. وتأتي اللسانيات هذا العلم المستجد، في طليعة العلوم التي نزعت إلى تحديد معاصر وعلمي لمفهوم اللغة من خلال دراستها "في ذاتها ولذاتها" وبغضّ النظر عن أية علوم أخرى؛ وسعت لاستجلاء مختلف وظائفها في تشجيع الفهم المتبادل، ونقل التجارب الإنسانية والتعبير عن الفكر، أيّا ما كان هذا الفكر.

لذلك تسعى مجلة فصل الخطاب جاهدة إلى أن تقارب – من خلال مقالات السادة الباحثين - هذا الاضطراب المفهومي في الفكر العربي المعاصر. كما تسعى إلى أن الوعي بهذا الإشكال هو بالأساس عملية فكرية أكثر مِمَّا هي مسألة تتعلق بمعرفة حدود المفهوم نفسه. بمعنى آخر يرجع هذا الاضطراب إلى أنه مسألة (أكاديمية) بحتة تتعلق بمعرفة بيانات المفهوم ومحدّداته بقدر ما يرتّد إلى عمليةٍ فكريةٍ معقّدةٍ، ومشروطة بالضرورة تاريخياً ومعرفياً. أي بما تنتجه هذه المعرفة التي تأطرت في غياب وعينا ذاته، ثم بطبيعة المفهوم نفسه، وكما يحدده محمد مفتاح في كتابه: تحليل الخطاب الشعري، في أبعاد العملية التواصلية في شقيها التواصلي ثم التفاعلي :أما التواصلي فيهدف إلى توصيل معلومات ومعارف ونقل تجاربه إلى المتلقي، وأما التفاعلي فيدعم مقولة إن

الوظيفة التواصلية في اللغة ليست هي كل شيء، فهناك وظائف أخرى للخطاب اللغوي، أهمها الوظيفة التفاعلية التي تقيم علاقات اجتماعية بين أفراد المجتمع وتحافظ عليه.

تسمح مقاربة الفكر العربي المعاصر لهذه الإشكالية بالتمييز بين جانبين أساسيين في عملية المثاقفة في استقبال الآخر، وعملية استيعابه، لتستحيل المقاربة إمّا إلى التوفيق أو التلفيق. فالتوفيق مذهب يقوم على المفاعلة والتفاعل، لا يجمع من الأفكار والآراء والمفاهيم إلا ما كانت وحدته مبنيةً على أساسٍ معقولٍ، أي حضور الذات في الموضوع، في حين يقوم مفهوم التلفيق على جمع ما لا يجتمع، بنوع من القسر ما بين معانٍ وآراء مختلفة في مذهب يبدو ظاهريا كأنه واحد، في حين تظهر لمتلقيها متفقة، بسبب عدم الكشف عن التناقض المندس في بنيتها، لذلك شتان بين التوفيق والتلفيق.

وها هي مجلة فصل الخطاب لسان حال مخبر الخطاب الحجاجي تستقطب الكتابات ذات القيمة المعرفية سواء داخل الوطن أو خارجه ،إيمانا منا ووفاءً لخطها المرسوم، لأنها تؤمن بأنه ليس ثمة حدود للمعرفة، وبأن الهمّ واحد وإن تعددت أقطارنا، مع الوفاء بأن نهج المجلة لا ينزاح عن تصور الحجاج في أبعاده المعرفية والتداولية والإجرائية، على أنه ليس ثمة فصل في المعرفة فهي بنى متداخلة، يلزمنا أحيانا فقط الإجراء المنهجي قسرا إلى الفصل بين تخوم المعرفة التي غدت الحدود بينها رجراجة.

وهو ما سيلاحظه قارئ هدا العدد أو غيره من الأعداد السالفة من حضور للخطاب القرآني وكيف صار هذا الخطاب مستوعبا للدراسات في ضوء اللسانيات الحديثة، أو في ضوء الدراسات الحجاجية، أو حتى عند المفسرين والموازنة بين مختلف الرؤى والتصورات، كما هو عند النورسي أو عند الشنقيطي صاحب أضواء البيان، أو عند المفسرين عموما أو إعادة قراءة الموروث النقدي والبلاغي العربيين في ضوء المناهج الحداثية، كما هو الحال في خطاب الغزل، أو دراسة قضية نقدية بعينها كالغموض والصورة الأدبية وكيف تعامل معها النقد العربي القديم، أو إشكالية التأويل عند الأصوليين وغيرها من المقالات الجادة التي تنم عن حصاد قراءات منتجة.

وقد خصصت المجلة في عددها هذا حيزا للترجمة وهو جهد نسعى إليه ونثمنه، ونشجع المشتغلين عليه، مثلما هو مدون في متن العدد من جهد الأستاذ (محمد بسناسي) في مقاله الموسوم بـ "قواميس قديمة، قواميس حديثة تمثيل اللغة والخطاب" مما يجعلنا نتفاعل مع الآخر من خلال ثنائية الاستيعاب والتواصل، دون أن ننغلق على أنفسنا ونزعم أننا تحصنا وهو زعم واه. نأمل أن تصلنا جهود أخرى لترجمات أخرى إثراء لحياتنا المعرفية. ونحن هنا ندعو المشتغلين بالترجمة إلى أن مجلة فصل الخطاب ستكون فضاء مفتوحا لهم حيثما كانوا ودونما إقصاء. والله نسأل أن نكون مثلما يريدنا أن نكون، **والله من وراء القصد.**

الأستاذ الدكتور: أحمد بوزيان

صوتيات التصريف وأثرها في ائتلاف المباني واختلاف المعاني

الدكتورة: رفاس سميرة

جامعة سيدي بلعباس ـ الجزائر

تقوم اللغة على مجموعة من الأنظمة الصوتية والصرفية والتركيبية، وهي في تضامها وتآلفها مع بعضها، تعمل على تحقيق الائتلاف والانسجام بين العناصر اللغوية المكونة للمباني اللغوية. فكل عنصر لغوي يؤثر في غيره، ويتأثر به، ويحتاج إليه حتى تكتمل وظيفته، وتتحقق غايته، انطلاقا من أصغر وحدة لغوية متمثلة في الصوت، وانتهاء إلى الجملة. وبقليل من التركيز في مجمل الظواهر اللغوية صرفية كانت أم تركيبية، ندرك أن الصوت هو المتحكم في دورانها وتحولها وتلونها، بوصفه المستوى الأول من مستويات الدراسة اللغوية، فمنه تنطلق وإليه تنتهي. ونحن ومن خلال هذا المقال نسعى إلى طرح بعض القضايا المورفونولوجية، موضحين من خلالها مدى تأثير الصوت في تعيين المباني وتنويع المعاني.

الكلمات المفتاحية: الصوت، الصرف، التركيب، المباني، المعاني، التصريف، المفردات، كلام العرب، القياس، اللغة العربية، الاشتقاق، أحوال الكلمة، النحو، الميزان الصرفي، الوزن، الصيغة، لإفراد، علم الأصوات، الفونيم، الحركة.

Abstract

Language relies on a multitude of phonetic, morphological and lexical systems, and these systems merge into a coherent whole of the linguistic elements that form the language structures. Each element has an influence on the other and is influenced itself and needs the other elements to complete its function and achieve its goal, from the smallest linguistic unit that is the phoneme to the sentence. A simple look at the different linguistic phenomena allows us to see that the phoneme is the axis motivating all transformation and change, because it is the first level of linguistic study and the fruit of this research. In this article, we would like to present some reflections on morpho-phonological questions while explaining through these reflections the degree of the influence of the phoneme on the formulation of structures and the diversification of the senses.

Keywords: phonetic, morphological, lexical, diversification, phoneme.

علم الصرف وأهميته: علم التصريف أو علم المفردات، واحد من العلوم اللغوية التي يستعان بها في معرفة أحوال الكلمة، وأبنيتها؛ من حيث مادتها ووزنها وشكلها؛ مما يسهم في تأصيل المفردة، وتحديد نسبها؛ عربية كانت أم دخيلة عليها، وبه أيضا . وأعني التصريف . تميز الأصول من الفروع. (وهذا القبيل من العلم أعني التصريف، يحتاج إليه جميع أهل العربية، أتم حاجة، وبهم إليه أشد فاقة، لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس،

ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف)"[1]" وعليه، فإن العربية لا يمكنها الاستغناء عن هذا العلم، الذي يمثل المرجع الرئيس والمرتكز الذي ينطلق منه عالم النحو. فالصرفي يزن المفردة، ويقف عند الأصل الثابت فيها ويجيء النحوي ليكمل ما بدأه الصرفي، فينظر في أحوال الكلمة المتغيرة، ويقف على الفروع التي أوجدها الاستعمال، وحاجة المتكلم إلى تلوين الكلام.

يقول ابن جني في المنصف:(فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة؛ ألا ترى أنك إذا قلت قام بكر، ورأيت بكرا، ومررت ببكر، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك، فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصا صعبا بدئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعد ليكون الارتياض في النحو موطئا للدخول فيه، ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه وعلى تصرف الحال)"[2]" يؤكد ابن جني في هذا النص على أسبقية علم التصريف عن النحو، في الدراسة اللغوية؛ لأنه يعتبر المنطلق الأساسي للدراسة النحوية؛ حيث أنه يؤصل للكلمات، ويعرض للثوابت فيها، من مادة ووزن، إلا أن علماء العربية كانوا يرونه عويصا، فصدروا كتبهم بالنحو دون الصرف. و(إن الفرق الأساسي بين العلاقات الصرفية والعلاقات النحوية يتمثل في أن الأولى، علاقات تغيير الصياغة، تسجل الثابت والمتغير في صياغة الكلمات، وتكون بين كلمات أخذ بعضها من بعض بالاشتقاق أو التصريف. أما الثانية، فهي علاقات تركيبية، تربط عناصر التركيب بعضها ببعض، لتكوين المركب النحوي الصحيح)"[3]" لذا سمي علم التصريف بعلم المفردات؛ لأنه يهتم بالمفردة في تشكيلها واختلاف موازينها. في حين يهتم علم النحو بالتراكيب، وبالجمل، ومدى انسجامها مع بعضها، لتحقيق التوازن والاعتدال بين عناصر التركيب العام، وأقصد بذلك النص.

الميزان الصرفي: ومما يتميز به علم التصريف، الوزن أو الميزان الذي يعرف بواسطته عدد حروف المفردة، وأصولها، والثابت فيها من المتغير (وكما يزن الصائغ مادته الثمينة بميزان خاص، تتوافر فيه عناصر الدقة والأمان، فكذلك صراف اللغة، يحتاج إلى ميزان، ليعرف بواسطته عدد أصوات الوحدة، وترتيبها وأصولها وزوائدها، وما فيها من حركات صوتية، وقيم صفرية(السكنات)، وما يعتورها من تحولات، ليعرف بها مقدار ما يصوغه)"[4]" وعليه، فإنهم يشبهون عمل الصراف اللغوي بعمل الصائغ، في تعامله الدقيق مع قطعة الذهب، وفي حرصه على الخالص منها، وتنقيتها من الشوائب التي علقت بها. و(هكذا يذهب أهل الصرف والقائمون عليه، في بيان معيارهم اللغوي كالرضي الأسترابادي، وغيره من المحدثين. ومعيار الصائغ من جنس مادته ومادته الأصوات فمعياره صوتي . صرفي، يعرف به عدد أصوات الوحدة اللغوية

المراد وزنها وترتيبها، وما فيها من أصوات أصلية، وزائدة، وحركات وسكنات)"[5]" وهنا تتعانق عناصر التصريف مع المادة الصوتية.

والميزان في الصيغة الإفرادية . فعل مرتبط بوسطها وبعينها و(العين حركة أو حركة العين عامة، تمثل عنصر التميز في الصيغة. والعين حرف تمثل عنصر الاستقرار في الصيغة، ولا غرابة في ذلك، فهي في الوسط، فمن الطبيعي أن تمثل في الصيغة الثلاثية قمة هرمية، تكون عامل انسجام واستقرار في الصيغة)"[6]" ومصدر تلوين وتنويع في تشكيلاتها، وفي دلالاتها.

ويرجح الدارسون، أن من بين الأسباب التي جعلت القدماء يختارون مادة "فعل"(أن مخارج الحروف الرئيسة ثلاثة هي:الشفتان والحلق واللسان، فأخذوا من كل مخرج حرفا، أخذوا الفاء التي تخرج من الشفتين، والعين التي تخرج من الحلق، واللام التي تخرج من اللسان، وإنما فعلوا ذلك لتكون مادة الميزان جامعة لكل مخارج الحروف)"[7]" وهذا التعليل الصوتي الصرفي، يؤكد لنا أثر علم الأصوات في تأسيس وتوجيه علم المفردات. وهذا التزاوج والتآلف والتداخل بين العلمين، يصطلح عليه المحدثون ب المورفوفونولوجيا.

علم الصرف الصوتي/المورفوفونولوجيا: إن العلوم اللغوية وإن بدت مستقلة عن بعضها، قائمة بذاتها، إلا أنه لا يمكنها أن تعمل بمعزل عن غيرها، منغلقة على نفسها؛ فالكل محتاج إلى غيره مستعين به، يفيده ويستفيد منه، يؤثر فيه ويتأثر به. فالمفردات لا يستقيم وزنها إلا بائتلاف مادتها، وانسجامها مع عدد حروفها الثلاثة (الفاء والعين واللام) ولا تتلون دلالتها وتتنوع، إلا بتلون صوائتها، الموزعة على وسطها (فعَل وفعُل وفعِل). وإذا تحقق الانسجام اللغوي بين المستوى الأول (الأصوات)، وبين الثاني(المفردات)، استقام الثالث (التركيبي)، ومن ثمة اكتمل للرابع . (الأسلوبي) . نصاعته وفصاحته.

إن المتصفح لكتاب سيبويه في جزئه الرابع، وهو يعرض لنا المادة الصوتية، كتمهيد لوصف وتعليل بعض الظواهر الصرفية، من إدغام وإبدال وقلب وغيرها، يدرك بوضوح أن علم الصرف، أوجده علم الأصوات، وأن مادته، لم تكن لتتأسس، وتقنّن، دون مرجعية صوتية فالمباني مادتها صوتية، وفي اختلاف المعاني، وتنوعها، تحولات صوتية، وأخرى صوتية صرفية. وهو ما ذهب إليه عبد القادر عبد الجليل بقوله:(لم يكن الدرس الصوتي إلا مقدمة منطقية للدرس الصرفي، وإن تداخلت المباحث، واختلفت المناهج، إلا أن هذين العلمين نشآ تحت مظلة واحدة، كان مبتدؤها نظرية الخليل الصوتية المركزية التي عالج على ضوئها ضروب اللغة، وحصر أبنيتها، وفق منظور التبادل والتوافق الرياضي)"[8]" ويضيف مؤكدا على أن علم الصرف منطلقه صوتي فيقول: (إذن،فالدرس الصرفي العربي، برز من نسيج الرؤية الصوتية للفونيمات التركيبة العربية، وقام على طبيعتها التكوينية، وهو يعالج الأبنية الصرفية. فالبدء كان مع أصغر

المكونات التي تؤلف خلية الوحدة اللغوية، وهو الصوت المفرد وحركته داخل الأبنية، حينما يتبادل المواقع مع غيره من الأصوات...)"[9]" وهو ما تفطن إليه اللغويون المحدثون، ووصفوه بعدة مصطلحات.

لهذا العلم تسميات عديدة، وترجمات مختلفة، و(...ترجم عند بعضهم ب الفونولوجيا الصرفية، ومهمته الوظيفية، تقوم على النظر في التركيب الصوتي للوحدات الصرفية. ويسميه بعضهم (morphonologie)،والبعض الآخر(phono-morphologie). إن وحدة التحليل عند نفر من أهل الدرس الصوتي الحديث، هي المورفونيم (morphoneme)، دلالة الاشتراك بين علمي الصرف والصوت. وسميت ب(الفونيم الصرفي)، وغالبا ما تؤشر حالات هذا النوع من الفونيمات في ظواهر صوتية كالمماثلة والمخالفة وإعادة التوازن اللغوي)"[10]"

تعد الصوامت والصوائت، المسؤول الأول والرئيس، عن إحداث التبدلات والتحولات على مستوى الصيغ الإفرادية (مما يخفف من ثقل نطقي، ويسر على المستخدم، ويسهل عليه جريان الألفاظ، أثناء تياراته الكلامية)"[11]" و(ترجع هذه التغيرات . الصرفية . إلى أسباب صوتية تتمثل في ثقل يستوجب تخفيف الصيغة بشكل من الأشكال المذكورة أعلاه)"[12]" مثل الحذف، والإدغام وغيرهما. والثقل درجات ومراتب ومن أمثلته:

أ . يكون التماثل أثقل من التباعد، عندما يحرك نصف الحركة بغير الفتحة؛ لأن الصوتين في نفس المقطع: /وُ/ أثقل من /يُ/، و/يِ/ أثقل من /وِ/.

ب . يكون التباعد أثقل من التماثل، في حالة نصف الحركة المفتوح، إذا سبق بحركة غير الفتحة؛ لأن الصوتين في مقطعين، فيخفف الفصل بينهما من ثقل تماثلهما: /يِ أخف من/وِ/، و/وُ/ أخف من /يُ/.)"[13]" والكل محكوم بقانون الاقتصاد في الجهد، والخفة في النطق.

في حين لا يتأثر(الميزان الصرفي بهذه التبدلات الصوتية؛ لأنه يعتمد الأصل في وزنها، وما جاء بعد ذلك من تحولات، فإنها تخضع لعوامل الزيادة في أصوات الميزان)"[14]" وللزيادة الصوتية أسباب وأنواع مما سنرى.

ومن أنواع الزيادة الصوتية ما (يدخل في صلب بناء التراكيب، ويوجه حركة المقاطع، باعتبارها فونيمات فوق تركيبية (supra – segmental phonemes)، وهي: الزيادة من أجل عبور الصوت الساكن، الزيادة لبيان ماهية الصائت :(هاء السكت): (هاء التبيين)، الزيادة للتعويض الصوتي)"[15]" وأولها، همزة الوصل، التي يستعان بها للنطق بالساكن، إذا كان في بداية الصيغة؛ فالعرب لا تبدأ بساكن ولا تقف على متحرك. و(لما كان الفعل أصلا في التصريف فإنه أضحى بحاجة إلى هذا الصائت؛ لأنه يمر بحالات كثيرة أثناء عملية التحويل فما يستوجب أن يأتي أوله، صوت ذو تركيب صفري، مما ليس للعربية به عهد على الإطلاق. وقد

سماها قدامى القوم والمحدثون همزة الوصل... وإني لا أنزع إلى تسميتها بالهمزة؛ لأنها ليست وقفة حنجرية "glotttal stop" بل هي صائت يتوصل به إلى النطق بالصوت الساكن "التركيب الصفري"، ولذا آثرت تسميتها ب صائت الإيصال)"[16]" فهي توصل الساكن بالمتحرك، وليست بهمزة قطع، ولا تضاهيها في كميتها النطقية، ولا في زمنها. وكان اللغويون إذا تحدثوا عن الاختلاس بوصفه أصغر كمية صوتية للصائت، وأقلّها، مثّلوا له بهمزة الوصل.

ويعلل عبد القادر عبد الجليل، سبب زيادة صوت (الهاء) دون غيره من الأصوات، فيقول: (إن اعتماد الهاء (في لمه وعمه...) هذا الصوت الحنجري الاحتكاكي المهموس المرقق لإسعاف هذه الحالة دون بقية أصوات العربية؛ نظرا لما يتميز به هذا الصوت عند إنتاجه من إرسال الشحنة الهوائية المكونة له خالصة دون إعاقة، إلا ما يسمع عنه من بعض الاحتكاك الذي هو بسبب ضيق المجرى التنفسي عند الحجرة؛ وفي هذا إراحة لمسعى الناطق في التحقيق الصوتي. فضلا عن ذلك، فإن هذا الصوت يشتمل على بعض خصائص الأصوات الصائتة عند إنتاجها، ولذا يعمد أهل النظم إلى اعتماده في المواضع التي يتحقق فيها قانون اختزال الجهد الصوتي)"[17]" وفي هذا النص مبالغة في تقريب صوت الهاء من الصائت؛ فالهاء صوت مهموس، رخو ومهتوت. وكونه صوتا مهموسا ورخوا؛ فهذا يعني أنه تعرض لعائق في القناة الصوتية، اعترض مسار الهواء فيه، مما نتج عنه احتكاكا، بغض النظر عن قوة هذا العائق أو ضعفه. وهذا يجعله مختلفا عن الصوائت المجهورة، الطليقة والتي لا يعترضها حاجز أثناء النطق بها. أما صفة الهت، فتختلف تفسيراتها ما بين الضعف حينا، وما بين القوة حينا آخر"[18]".

ويبقى نوع ثالث من الزيادة الصوتية، وتهدف هذه الأخيرة إلى الحفاظ على الوزن الصرفيّ؛ وذلك بتعويض صوت محذوف، بآخر مزيد، حيث(تقوم بعض الأصوات في بناء بعض الصيغ، بتعويض أصوات أخرى محذوفة من أصل البناء، لكي تبقى الوحدة اللغوية محتفظة بحقوقها في التمثيل الدلالي التام ومعيارها الصرفي. فالكلمات "اسم، زنادقة، عدة" ذات أصول مختلفة عما أشير إليه؛ ف(اسم) أصلها (سمو)، إلا أن صوت الواو الانتقالية قد حذف منها، لذا كان لابد من تعويض هذا الحذف الصوتي، فكان أن جيء بصائت الإيصال في أولها ليكون الوزن الصرفي لها "أفع")"[19]" وعليه، فإن صائت الإيصال متعدد الوظائف والمهام، ويؤتى به للتعويض والترميم، حفاظا على المباني اللغوية من التشقق والتفتق.

في تشكيل الصيغة الحدثية وتلوينها: قلت سابقا، إن للعناصر الصوتية أثر بالغ في تلوين، وتشكيل الصيغة الإفرادية، وقد اخترت لتوضيح ذلك، واحدة من هذه الصيغ، وهي الصيغة الحدثية. وأعني بها الفعل؛ ووصفت بالحدثية، لدلالتها على الحدث. تتكون الصيغة الحدثية، من المادة والوزن والشكل. وتتألف مادتها من مجموع الصوامت المكونة لها. أما

الوزن، فيتألف من الصوائت الواقعة في وسط الصيغة وعينها، وهي المسؤولة عن تلوين الدلالة، وتنويعها. ولما كانت الصوائت العربية ثلاثة، فتحة وكسرة وضمة (ستكون الأوزان ثلاثة فقط أو ثلاث صيغ فقط، واحدة مفتوحة العين وأخرى مكسورة، والثالثة مضمومة وعدد الصيغ الأصول، إن ظهر لنا قليلا؛ فإنه يعود لقلة الصوائت في العربية)"[20]" وعليه، فإن الأوزان المترتبة عن الصوائت الثلاثة هي، (فعَل) و(فعُل) و(فعِل) و(الصوامت الثلاثة ثابتة، وأن استعمال المتكلم للحركات هو الذي يعطي مجموعة الصيغ الممكنة. وهو ما يطلق عليه عملية (التحول الداخلي). ومن الواضح أن الصوامت وحدها، لا تكون مقاطع، وإنما يكوّنها دخول الحركات عليها وارتباطها بها)"[21]" فتكوّن معها وحدة صوتية قاعدية.

ويعلل طيب البكوش هذا التنوع في الحركات بقوله: (نرى أن العربية تنزع إلى تغيير الحركات، لخلق نوع من التقابل والانسجام وهي ظاهرة نلاحظها بكثرة في الصرف العربي...، وكثيرا ما تستعمل العربية هذا التنويع الحركي في نفس الفعل، لغايات تمييزية، وإحداث فروق معنوية متفاوتة الأهمية مثل نفر ينفُر= تجنب الشيء أو كرهه وينفِر= نزل مع الناس من عرفات.)"[22]" ومن هنا، رأى الصرفيون أن الوزن، تتغير دلالته بتغير صائته فالضم في (فعُل) يدل على اللزوم والثبوت "[23]" في حين يدل الكسر في (فعِل) على التغير والزوال.

وقالوا في (فعَل) بأنها (أكثر الأفعال عددا؛ لأنه الفعل الحقيقي الذي يدل غالبا على العمل والحركة والفعل إطلاقا، لذلك فهو أكثر تصرفا؛ إذ تقابله ثلاث صيغ في المضارع. والمشكل في هذه الصيغ هو أنها سماعية لا تخضع مبدئيا لقواعد مضبوطة. ونظرا لكثرة الأفعال فإن الذاكرة لا تستطيع أن تحفظ إلا ما كثر استعماله منها. والاستعمال نفسه كثيرا ما يسمح بحركتين في نفس الوقت، وخاصة الضمة والكسرة، وهو ما يجعل مستعمل العربية محتاجا دوما إلى الاستنجاد بالمعاجم، للتثبت من حركة العين، لانعدام شكل النصوص عادة)"[24]" وهو ما يسمى بالمتداخل، فيه ضم وكسر وفتح، في مثل صيغة (قنط).

يستعين طيب البكوش بالطبيعة الصوتية للصوائت، في تعليله لمعاني الماضي بقوله: (إن أبرز ما يلفت الانتباه في تمييز معاني الماضي بفضل حركة العين في الفعل الثلاثي المجرد، هو أن فتح العين يدل عادة على تعدية الفعل وعلى القيام بعمل خارجي فيه انفتاح على الخارج مناسب لانفتاح حركة العين. بينما ضم العين أو كسرها يدل عادة على اللزوم بمعناه الواسع، وذلك بأن يتصف الفاعل بصفة أو أن تطرأ عليه حالة، أو أن يقوم بعمل داخلي يتعلق بشخصه أو لفائدته وإن تعدى. فهذا الصنف من الأفعال، فيه انغلاق على النفس مناسب لانغلاق حركة العين إذ الضمة والكسرة منغلقتان)"[25]" وهي نظرة تحتاج في نظرنا إلى تحليل وتعليل.

مبدأ التوزيع والتنويع: يقول مكي درار في حديثه عن علاقة الصوائت ببنية الفعل بأن(الماضي ينبني على أساس توزيع الصوائت العربية على مواقع في وسط الصيغة، بينما ينبني المضارع، على مبدأ المخالفة لمكونات الماضي، ويكون منطلقه التنويع)"[26]" وينطلق في هذا، من خلفية فلسفية وهي، أن ما حدث في الماضي لا يمكن أن يتكرر في المضارع، بل يخالفه، ويختلف عنه. ويضيف موضحا ذلك بقوله: (المادة الصوتية في الماضي ثلاثة، وفي المضارع أربعة؛ وعين الصيغة وسطها مكسور في الماضي، ومفتوح في المضارع؛ والمعنى الأول قد حدث وانقضى، وفي الثانية حادث أو منتظر الحدوث، وهذه المفارقات، أحدثتها الصوائت ووجهتها هذه الوجهة المقصودة من المتكلم)"[27]"

ويحاول طيب البكوش، تعليل تنوع الحركات في الصيغ الحدثية، فيقول: (إن نزعة العربية إلى التنويع الحركي، من الماضي إلى المضارع، تنويع تجاور لا تنافر. لذلك لا نجد مبدئيا فعُل يفعِل أو فعِل يفعُل، وإنما نجد: فعُل يفعُل، فعِل يفعَل، فعَل يفعَـُـِل أي الحركات الثلاث. يجب إخراج الفتحة هنا لأنها مقيدة بوجود حرف حلقي عينا أو لاما بصفة عامة مبدئية. فالحركتان الطبيعيتان إذا، هما الضمة والكسرة لأنهما المجاورتان لفتحة الماضي، الفتحة تقع بين الضمة والكسرة مخرجا)"[28]" ونظرا لخفتها، يسهل على الناطق التنقل بين الصوائت، مارا في كل تحركاته بالفتحة، التي تجعله متكيفا مع بقية الصوائت؛ فيذوب معها الثقل الموجود في الكسرة، والخشونة التي تتميز بها الضمة. وتكون الفتحة بذلك، متفوقة عنهما، في تحقيق الاتزان، والاعتدال والانسجام في القناة الصوتية.

يقول البكوش: (إن العربية تميل إلى إبدال حركة عين الفعل الماضي بحركة مجاورة لها في المضارع. لذلك أصبحت كسرة (فعِل) فتحة في كل الحالات تقريبا. وأصبحت فتحة (فعَل) ضمة أو كسرة في الحالات العادية المطلقة، إلا أن حالات الضم أكثر؛ لأن مخرج الضمة أقرب إلى مخرج الفتحة من الكسرة، ولم تبق الفتحة فتحة في المضارع إلا بتأثير حروف الحلق)"[29]" إن تحول كسرة (فعِل) فتحة في معظم حالاتها، يرجع إلى قربهما من بعضها وتجاورهما مع بعضهما، فهما متجاورتان متقاربتان. ولكننا لا نتفق مع صاحب النص في كون الضمة أقرب مخرجا من الفتحة منه إلى الكسرة؛ لأن الضمة والفتحة متجاورتان متباعدتان."[30]"

إن التنوع الحاصل في صيغ المضارع، أصله توزيع الصوائت في الفعل الماضي، وهو ما يؤكده لنا مكي درار بقوله: (ولما كان المضارع مخالفا للماضي في كل عناصره ومكوناته، في شكله ودلالته، كان ينبغي علينا أن نراعي مبدأ التنويع أيضا؛ أي ما يوجد في الماضي لا يوجد في المضارع، (من مادة ووزن ودلالة)، ويرتفع العدد في المضارع إلى ضعف ما في الماضي؛ لأن كل صيغة في الماضي تقابلها صيغتان في المضارع، مخالفتان لها في كل ما فيها؛ وبعملية حسابية

بسيطة نقول: ثلاث في الماضي، مضروبة كل واحدة منها في اثنين، يكون الناتج ست صيغ في المضارع؛ ومجموع ما بين الماضي والمضارع، تسع صيغ؛ ثلاث في الماضي على أساس التوزيع، وست في المضارع على أساس التنويع)"[31] وعليه، يكون التنويع كالآتي"[32]":

فَعَلَ: بفتح العين في الماضي، ولها صيغتان في المضارع هما: يفعِل بكسر العين، في مثل: يجلس. ويفعُل بضم العين، في مثل: يكتب.

فَعِلَ: بكسر العين في الماضي، ولها صيغتان في المضارع هما: يفعَل بفتح العين في مثل: يلبَس. ويفعُل بضم العين، غير موجود في العربية.

فَعُلَ: بضم العين في الماضي، ولها صيغتان مرتقبتان في المضارع: يفعِل غير موجود في العربية. ويفعَل غير موجود في العربية. وهكذا تتنوع الأصول، أما تنويع الفروع، ففيه إشكالات وانشغالات"[33]" نطرحها من خلال إيرادنا لأمثلتها:

فَعَلَ: (يفعُل(يكتب)، يفعَل(يفتح)، يفعِل(يجلس)): فالمضمومة أصل، لأنها خالفت الماضي في كل مكوناته. أما الثانية فجاءت على غير الأصل والحجة أن آخرها حرف حلق. وجاءت الثالثة على الأصل، وقالوا ما جاء على أصله لا يسأل عن علته.

فَعَلَ: (يفعُل(ينفخ)، يفعَل(ينبِح وينبَح)، يفعِل(ينزِع))، فجاءت الأولى على الأصل ومثلها الثانية (ينبِح) على الأصل مع الكسر، وعلى الفرع مع الفتح (ينبَح) وكذلك الثالثة. يردّ مكي درار على أقوال الصرفيين، في تعليلهم لتكرار الفتحة في ماضي صيغة (فَعَلَ)، ومضارعها بقوله: (ورأينا أيضا اضطراب الأقوال في تعليلها، مرة أريد بها التخفيف، ومرة عادت إلى أصلها ومرة جاءت على الأصل والفرع، وللمتكلم الخيار في أيهما يشاء ويختار؛ وكل هذه الأقوال تضر باللغة، وخاصة في مجال التعليمية المهيمن، على معظم ميادين المعرفة والثقافة)"[34]"

ولعل ما يلفت الانتباه هنا، هو الإقرار بوجوب فتح عين الفعل إذا كان حرفا حلقيا، وهو ما يشيد به المحدثون، ويؤكدونه: (وقد أكدت التجارب الحديثة ارتباطا وثيقا، بين النطق بحروف الحلق والفتحة؛ وذلك لأن الأصوات الحلقية تناسب في الغالب وضعا خاصا للسان يتفق مع ما نعرفه عن وضعه مع الفتحة. وإليه يشير ابن جني بقوله: "ضارعوا بفتحة العين في المضارع (يفعل) جنس حرف الحلق، لما كان موضعا منه مخرج الألف التي منها الفتحة")"[35]" ومثله الطيب البكوش إذ يقول: (وإذا ما اعتبرنا أهمية الحروف الحلقية، إذ تمثل تقريبا ربع الحروف العربية؛ فإنه من الطبيعي أن نجد ربع الأفعال العربية متضمنة لحرف حلقي... إلا أن اللغة لم تخل من هذه الشواذ كالضم في يقعُد ويدخُل، والكسر في يرجِع، ولكن هذه الشواذ لا تنقص من قيمة هذه النزعة)"[36]" ويرى مكي درار أيضا، ألا يعمّم هذا القانون مع جميع الصيغ، ويذكر لنا الحالات التي تستدعي ذلك، بعيدا عن الخلط المذكور سابقا:

الحالة الأولى: (إذا كان الصامت الحلقي من أقصى الحلق(هـ، أ) ترجح تكرار الفتح في ماضي الصيغة ومضارعها لخفته غالبا؛ وإذا كان الصائت من وسط الحلق (ع، ح)، جاز الوجهان الفتح مراعاة لمبدأ التخفيف في الأداء والاقتصاد في الجهد، في مثل: (فتح، ونجح، وذبح، ورفع، ووقع وطبع)، أو الكسر مراعاة لمبدأ التناسق، والانسجام الصوتي في الأداء؛ لأن العين والحاء مرققتان والكسرة صائت مرقق، والترقيق ينسجم مع العين والحاء، وفي الوقت نفسه يمتنع . من الناحية النظرية . أن تجيء عين الصيغة مضمومة، لتنافر الصائت المرقق مع الصامت المفخم)"[37]"

أما الحالة الثانية: (أن يكون صامت وسط الصيغة أو نهايتها من صوامت نهاية الحلق(غ،خ)؛ وفي هذه الحال، يجوز وجهان أيضا ويمتنع الثالث، على ما رأيناه في الصيغة السابقة؛ إذ يجوز الفتح، مراعاة لمبدأ الخفة، في مثل(نسخ ينسخ، ودبغ يدبغ)، ويجوز ضم عين الصيغة مراعاة لمبدأ الانسجام، في مثل (نفخ ينفخ، وبزغ يبزغ؛ لأن الخاء والغين مستعليتان، والضم كذلك؛ وفي الوقت نفسه، لا يجوز أن تكسر العين هنا تجنبا للتنافر والثقل، إلا إذا كانت الصيغة مزيدة على (انفعل أو استفعل)، فهنا تفتح عينها في الماضي مطلقا، وتكسر في المضارع اتفاقا، سواء كانت عين الصيغة مكسورة، في مثل فهم أو مضمومة كحسن، أو مفتوحة كنصر، فيقال في الجميع استفهم، واستحسن واستنصر، وفي مضارع الجميع؛ يستفهم ويستحسن ويستنصر)"[38]" وفي الأخير نقول، إن الظواهر الصرفية محكومة بمجموعة من القوانين الصوتية، وهي تتراوح في نطقها ما بين المعيار والاستعمال، فكان هذا التنوع والتلون محل نقاش وجدال بين الباحثين. وحسبنا في هذا المقال أننا أشرنا إلى بعض القضايا الصوتية الصرفية، محللين ومعللين ومناقشين.

مراجع البحث وإحالاته:

1- ابن جني، المنصف لكتاب التصريف للمازني النحوي البصري، تح إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط1، 1953، دار إحياء التراث العربي، ج1، ص02.

2- ابن جني، المنصف لكتاب التصريف للمازني النحوي البصري، ج1، ص 04-05.

3 - محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص9، ط1، 2002، دار السلام، القاهرة.

4 - عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص4، ط1، 2010، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

5- عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص42.

6 - الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص192-193، ط3، 1992، تونس.

7- مجدى إبراهيم محمد، علم الصرف بين النظرية والتطبيق، ص11، ط1، 2011، دار الوفاء، الإسكندرية.

8 - عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص31.

9- نفسه، ص32

10- السابق، ص30

11 - عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص38.

12- الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص189.

13- نفسه، ص191.

14- عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص57.

15- نفسه، ص75.

16- عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص75.

17- عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص81.

18- ينظر شرح هذا المصطلح في رسالتنا للدكتوراه، نظرية الأصالة والتفريع الصوتية في الآثار العربية، مخطوط، جامعة وهران السانيا 2008، ص 106.

19 - عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص82.

20- مكي درار، المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص126، ط2، 2006، دار الأديب للنشر والتوزيع، السانيا، وهران

21 - عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية-نحو رؤية جديدة للصرف العربي، ص43، مؤسسة الرسالة، 1980.

22- الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص 95-96.

23- جمال حسين أمين إبراهيم، بنية الكلمة العربية، ص114-115، ط1، 2008، مؤسسة الرسالة، دمشق.

24 - الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص89.

25- نفسه، ص180.

26 - مكي درار، المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص126-127.

27 - نفسه، ص126.

28- - الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص181-182.

29- الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص182

30- - ينظر في هذا مكي درار، الوظائف الصوتية والدلالية للصوائت العربية، ص 53، دكتوراه مخطوط.

31- مكي درار، المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص128- 129.

32- نفسه، ص127.

33- ينظر مكي درار، المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص130.

34 - نفسه، ص134.

35- جمال حسين أمين إبراهيم، بنية الكلمة العربية، ص116.

36-الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص، 91.

37 - مكي درار، المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص134.

38 - نفسه، ص134.